

انمة المذاهب اختلاف في الفتوى واتفاق الموقف السياسي

د. حسين عبد الأمير النصيري (*)

لم يكن الاختلاف في الرأي الفقهي لأنمة المذاهب الإسلامية مصدر فرقة وتمزق للأمم في وضعها السياسي والاجتماعي آنذاك، لأن الاختلاف حول مسألة فقهية ما، كان يعتبر أمراً طبيعياً وشرعياً وجائزاً، وقد يحصل الاختلاف حول مسألة معينة حتى بين علماء وفقهاء المذهب الواحد، كما هو الحال الآن، حيث أن هناك مسائل فقهية فيها آراء متعددة للعلماء والمجتهدين.

ولم نسمع أو نقرأ في التاريخ الإسلامي أن أحد أنمة المذاهب كفر الإمام الآخر أو أتباع ذلك المذهب. فلقد كان الجميع يرى أن الاختلاف في المسائل يرتبط في الوضع القائم آنذاك ومن جميع جوانبه، بل على العكس نجد أن أنمة المذاهب يعتبرون سلسلة مترابطة وحلقة من حلقات الدرس المتواصلة عبر التاريخ.

فهذا الإمام أبو حنيفة هو تلميذ الإمام جعفر الصادق وخريج مدرسته الفقهية، والإمام الصادق وان لم يكن تلميذاً لهم، فإنه قد درس أفكارهم وآراءهم الفقهية والاستدلالية. أما الإمام الشافعي فهو من تلاميذ الإمام مالك البارزين. أما الإمام أحمد بن حنبل فإنه قد درس عند الإمام الشافعي وأخذ منه. إن هذا الترابط الفكري والعلمي والدرسي المتين هو الذي خلق الاحترام وأوجد المحبة بينهم وإن اختلفت آراؤهم الفقهية.

والمطالع لحياة أنمة المذاهب، يجد أن هناك موقفاً واحداً واضحاً كان يوحدهم جميعاً، ألا وهو الالتزام بالشريعة السمحة، وهذا الالتزام يعني كل ما ينضوي تحتها من معان وأفكار، ابتداء من التوحيد وانتهاء بالمعاد، وبمعنى آخر أن الاختلاف لم يكن في الأصول مطلقاً وإنما كان في مسائل الفروع، وهذا حق طبيعي لكل مجتهد.

لقد أراد أنمة المذاهب ان يبلوروا هذا الموقف الموحد في قضية مهمة، ألا وهي إقامة العدل ورفض الظلم بجميع أشكاله، والوقوف بوجه الحاكم الظالم، لأن هذه القضية في نظرهم تشكل أساس بقاء المجتمع الإسلامي والالتزام بشرع الله.

لذا نجد أن مواقفهم السياسية اتجه هذا الأمر كان واضحاً ومشخصاً.

لهذا الإمام جعفر الصادق وهو مؤسس المذهب الجعفري، وعميد المدرسة الشيعية بعد آباءه، لم نسمع منه يوماً قط أنه عاب على أبي حنيفة النعمان بن المنذر موقفاً سياسياً أو عاتبه عليه، أو أن الإمام أبو حنيفة سعى لدى السلطات الحاكمة للتخلص من الإمام الصادق، بل أن العكس هو الصحيح، فكتب التاريخ عموماً تذكر بأن الإمام أبا حنيفة وقف موقفاً مشرفاً إزاء ثورات العلويين. فهو لم تستلمه إغراءات السلطة أو تخيفه تهديداتها وحينما سأله المنصور عن رأيه بصراحة بخلافته قال له: المسترشد لدينه يكون بعيد الغضب، إن أنت نصحت لنفسك علمت أنك لم ترد الله باجتماعنا، وإنما أردت أن تعلم العامة. انا نقول فيك ما تهواه مخافة منك، ولقد وليت الخلافة وما اجتمع عليك اثنان من أهل الفتوى، والخلافة تكون باجتماع المؤمنين ومشورتهم(1).

لقد تبلور موقف الإمام أبي حنيفة بوضوح حينما رفض الظلم آنذاك ولم يخضع للسلطات ولم يقبل به، بل إنه رأى ان الحق مغتصب من أصحابه وإن أصحابه الشرعيين مطاردون وملاحقون من قبل السلطات، فراح يصدح بصوته حينما وقف مؤيداً لثورة محمد ذي النفس الزكية وأخيه إبراهيم ضد الدولة العباسية وفي عهد المنصور حتى اتهمه الكثير من المؤرخين والباحثين بأنه كان يخفي تشييعه حتى أن المنصور نفسه اتهمه بالتشييع، لأن العباسيين كانوا يختبرون الناس بعرض المناصب عليهم، فإذا أبوا فهؤلاء من الشيعة، وقد رفض أبو حنيفة المنصب الذي عرضه عليه المنصور.

يقول المستشرق (ونلدسن) أن الشيعة كانوا يحترمون ويجلون أبا حنيفة لصلاته الودية الوثيقة بالإمام الصادق، وقد ازداد إعجابهم به حينما قال عن العباسيين أنهم لو أرادوا بناء مسجد وأمروه بإحصاء الأجر فإنه لا يفعل لأنهم فاسقون والفاسق لا يتولى الإمامة(2).

فهذه الفتوى وهذا الموقف السياسي الواضح دفع بالمنصور ان يكتب لعيسى بن موسى وهو على الكوفة ويأمره بانفاذ أبي حنيفة إلى بغداد، ثم دعا أبو جعفر أبا حنيفة إلى طعام فأكل منه ثم استسقى فسقى شربة عسل وكانت مسمومة فمات من غد، ودفن في بغداد حيث قبره الآن(3).

هذا الموقف السياسي الواضح المناصر للحق في نظر الإمام أبي حنيفة هو الذي يمثل حقيقة مواقف الإنسان المسلم، وكذلك موقف العالم الملتزم ووقوفه بوجه الطغاة مهما كانت النتيجة.

نفس المواقف السياسية نراها تتجسد عند الإمام مالك ابن انس - امام المذهب المالكي - فهذا الإمام وإن اختلفت آراؤه الفقهية مع الإمام الصادق أو مع الإمام أبي حنيفة، فإنها تلتقي مع مواقفهم السياسية التي لا بد وان يتميز فيها الحق عن الباطل.

لقد عاش الامام مالك فترة الحكم العباسي ولكنه كان ناقماً على خلفاء بني العباس وبني أمية فقد جاء (أن

الإمام مالك لزم الجماعة ولزم الطاعة فلم يدع إلى ثورة، ولكنه في نفس الوقت لم يدع إلى طاعة الخلفاء الأمويين ولم يناصرهم.)

لقد برز الموقف السياسي الواضح للإمام مالك من الحكام الظالمين، مشابها تماما ومكملا لدور الإمام الصادق والإمام أبي حنيفة، فهو لم يدع عنهم في تصديه للطاعة ومناصرة الحق، لذلك تعرض الإمام مالك إلى اعتداء الخليفة العباسي المنصور، كما تعرض من قبله الإمام أبي حنيفة، فقد اضطهده المنصور ثم ضربه والي المدينة سبعين سوطا. ويروي الأصفهاني: إن الإمام مالك لما خرج مع محمد ذي النفس الزكية، قال له رجل إنه ضعيف لا يقوى على القتال، فقال إنه أراد أن يقتدي الناس به. ويقول الأصفهاني، إن الفتوى التي أصدرها مالك كانت من العوامل التي دفعت بكثير من المسلمين إلى تأييد محمد ذي النفس الزكية. فقد قال لهم عن بيعتهم للمنصور (إنكم بايعتم مكرهين وليس على مكره يمين.)

وروى ابن قتيبة أن أحد العلويين قدم على مالك يعرض عليه ما نالهم من إيذاء واضطهاد فقال له مالك (اصبر حتى يجيء تأويل هذه الآية: ونريد أن نمن على الذين استضعفوا في الأرض ونجعلهم أئمة ونجعلهم الوارثين.)

وقد قدم الكثير من أهالي المدينة يستفتون مالكا في الخروج مع محمد ذي النفس الزكية، فكان رأيه أن الذي يخرج مع محمد كالذين خرجوا مع الرسول [ص] يوم بدر.

هذا باختصار هو الموقف السياسي للإمام مالك، فهو موقف كما قلنا لم يختلف عن سبقة من الأئمة والصالحين بالرغم من أن مالكا يختلف مع الإمام الصادق ومع الإمام أبي حنيفة حتى في استنباط أصول الحكم.

أما الإمام الشافعي فإن مواقفه السياسية الصريحة والعلنية لم تكن لتخفى على مسلم من المسلمين. قد اختلف الإمام الشافعي في الكثير من آرائه الفقهية مع استاذه الإمام مالك ومع الإمام أبي حنيفة والإمام جعفر الصادق، لكنه لم يختلف عنهم في موقفه السياسي الذي سار عليه، حتى أن الرشيد اتهمه بالتشيع ومناصرة أهل البيت [ع] والتآمر ضد السلطة آنذاك، وقد كانت أفكاره وآراؤه السياسية في الدفاع عن الحق ومعاداة السلطة واضحة في أشعاره وأقواله حتى أنه كان يقول:

(إن كان رفضا حب آل محمد... فليشهد التقلان اني رافضي). لقد أمر هارون الرشيد في عام 184 بجلب الإمام الشافعي وإحضاره إلى بغداد بتهمة التآمر على الحكم العباسي وبقي فيها لمدة خمسة سنوات تحت أنظار السلطة وتحت المراقبة(4).

أما الإمام أحمد بن حنبل الذي ولد عام 164هـ وتوفي عام 241هـ، والذي يعتبر أحد تلاميذ الإمام الشافعي فقد سار هذا الإمام على نهج أساتذته والسابقين له، ونحى المنحى السياسي الذي ساروا عليه وإن اختلف معهم في الكثير من الآراء الفقهية. يقول الخطيب البغدادي: كان لأحمد صلة برجال الشيعة، وإن عبد الرحمن بن صالح الشيعي كان يعيش أحمد بن حنبل فيقربه ويدينه، فقيل له: يا أبا عبد الله إن عبد الرحمن رافضي، فقال: سبحان الله! رجل أحب قوما من أهل بيت النبي [ص] نقول له: لا تحبهم، إنه ثقة(5).

يقول ابن الجوزي: إن للإمام أحمد لقاءات كثيرة مع علماء الشيعة وفقهائهم ويذكر ابن الجوزي أسماء بعض العلماء الذين أخذ منهم الإمام أحمد بن حنبل ويقول أيضا، إن الإمام أحمد كتب كتابا خاصا في مناقب علي وفضائله أخرج أحاديثه بالطرق الصحاح(6).

لقد كتب هذا الكتاب الإمام أحمد في الوقت الذي لم يجرؤ أحد فيه أن يذكر اسم الإمام علي [ع] خوفا من بطش السلطات الحاكمة آنذاك، ولكن نجد أن الإمام أحمد لم يكن يخيفه شيء أمام تلك الحقيقة التي يريد إظهارها، فهو يدافع عن محبي آل الرسول [ص] بالرغم من خطورة الموقف، لكنه يرى أن الحق حق وأن الدفاع عنه واجب، وإن كان قد اختلف مع الشيعة أو مع بقية المذاهب بآرائه الفقهية. فهذا الاختلاف لا يعني الغدر وإباحة دم المسلم الذي يتشهد الشهادتين.

أين نحن اليوم من أئمتنا الذين التفوا ودافع بعضهم عن البعض الآخر أمام السلطات الجائرة وأمام الطواغيت. ألم يكن حري بنا حينما نقلد هؤلاء ونتبعهم في آرائهم الفقهية، أن نقلدهم ونتبعهم في أخلاقهم وفي موقفهم السياسية الموحدة.

إن أئمة المذاهب عرفوا أن هذا الاختلاف الفقهي لا يضر بمصلحة الأمة ولن يجرها إلى الهاوية، بل إنه يقوي الأمة ويفتح باب الإجتهد واستنباط الحكم في كل زمن من الأزمنة، أما الذي يفرق الأمة فهو اختلافها على الحق ومساعدتها الظالم وتخاذهلها امامه، لذلك نجد أن مواقفهم السياسية جاءت واحدة ومعبرة عن إيمانهم بإسلامهم ووحدة كلمتهم لذا بقيت آراؤهم ومذاهبهم خالدة.

الهوامش

(*) رئيس مركز البحوث والدراسات في وزارة التربية ، بغداد

(1) جهاد الشيعة ص221، الدكتور سميرة مختار اللبثي.

(2) جهاد الشيعة ص222، الدكتور سميرة مختار اللبثي.

(3) اللبثي، 164

(4) للمزيد من المعلومات حول الموضوع، يراجع كتاب الإمام الشافعي، تأليف عبد الله أحمددي.

(5) تاريخ بغداد ج1، ص261، الخطيب البغدادي.

(6) الامام الصادق والمذاهب الاربعة، ج2، ص506، أسد حيدر.